

النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي، من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت.

د. سليمان ملوكي

جامعة المسيلة

Abstract	ملخص
<p>L'importance de l'économie vient dans le contexte des changements politiques, socio-économiques internationaux et nationaux, surtout du point de vue de la production de la richesse et l'assurance du bien être des individus, des sociétés et des Etats.</p> <p>Cet article vise à mettre en exergue la théorie de l'économie chez Malek Bennabi en tant qu'approche socio-culturelle et humaniste, qui dépasse la vision (classique) basée sur le profit matérialiste pure.</p> <p>Keywords: directing capital, guiding and directing work time, the economic theory of Malik Bennabi</p>	<p>تأتي أهمية تناول موضوع الاقتصاد في سياق التحولات و التطورات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية الدولية منها و المحلية، خاصة في عصرنا هذا من حيث قدرة هذا العلم على إنتاج الثروة و تحقيق الرفاهية على جميع المستويات بالنسبة للفرد للجماعة و للدولة.</p> <p>يتطرق هذا المقال إلى النظرية الاقتصادية للمفكر الجزائري مالك بن نبي باعتباره مفكرا يتجاوز النظرة المادية الكلاسيكية التي أقرتها مختلف النظريات و الاتجاهات في علم الاقتصاد و التي تركز على البعد النفعي المحض، حيث نجده يقدم لنا مقاربات و مداخل تحليلية مختلفة ، كمقاربة التنمية البشرية و مقاربة القيمة و مقاربة "أنسنة" الاقتصاد.</p> <p>الكلمات المفتاحية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت، النظرية الاقتصادية لمالك بن نبي</p>

مقدمة

تضمن كتاب "المسلم في عالم الاقتصاد" للمفكر مالك بن نبي والصادر سنة 1972 - أي سنة واحدة قبل وفاته - أحكم الأفكار الاقتصادية التي قدمها مفكرنا للأمة الإسلامية بشكل عام وإلى الجزائر بلده بشكل خاص. كما يعتبر الكتاب المذكور أنفا أساسا جامعا للآراء والبراهين والأمثلة الاقتصادية التي دافع عنها مالك بن نبي في "شروط النهضة" (1948) و "وجهة العالم الإسلامي" (1954) و "الفكرة الأفرو آسيوية" (1954) و "فكرة كومونولث إسلامي" (1959)، وفي العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة الجزائرية بين: 1964-1970، وحينها كان قد بنى ونظر لأطروحات تتجاوز الوضع الاقتصادي العالمي آنذاك.

لهذا سيبدو للقارئ لفكر الرجل وهو يطالع هذا الكتاب أن أفكاره في المجال الاقتصادي جد هامة. كما يمكن لآخرين أن يندهشوا لقدم المعطيات والأمثلة المستشهد بها، إذ يمكن للحواشي والأسماء والأرقام أن تعود للخمسينيات أو الستينيات من القرن العشرين. ولكن حينما نقرأها ندرك أن الرؤية قد سبقت زمنها، فلا نشعر بعدها أننا ضيعنا شيئا. فمنذ ذلك تغير العالم، حيث ازدادت وضعية العالم الثالث بالخصوص تأزما واندثرت

إمبراطوريات وتلاشت إيديولوجيات، ولكن عمق المسألة التي كان بن نبي يركز عليها في بحثه وهي إيجاد الوسائل العملية لإخراج العالم الإسلامي من التخلف، والمضي قدما نحو التقدم الحضاري والاقتصادي.

الإشكالية

هذه المقاربات من شأنها أن تعطي لنا بعدا آخرًا لجوهر العملية الاقتصادية انطلاقًا من مبدأ: "الربح - الربح" إلى تحقيق أهداف إنسانية واجتماعية من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت. فما هي أهم مرتكزات النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي؟ وماهي إسهاماتها في مجال التنظير لعلم الاقتصاد؟

أولا مالك بن نبي والفكر الاقتصادي

إن الاقتصاد حسب رأي مالك بن نبي ليس قضية إنشاء بنك أو تشييد مصنع، بل هو قبل ذلك "بناء" الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام المشكلات المختلفة. فالإنسان عند مالك بن نبي هو محور العملية الاقتصادية التي هي الخميرة الأساسية لتشكيل ما يسمى بالحضارة مع عدم إغفال عنصر الزمن الذي له نفس القيمة الإنسانية. وهذا ما يدفع بالأمة إلى تمجيد العمل من خلال قيامها بالواجب وليس عن طريق المطالبة بالحق فقط. وفي ذلك يقول "هناك عنصر آخر يتمتع بالطابع النفسي ويجب أن نحسب له حسابه في هذا المجال، ذلك العنصر هو فكرة الزمن التي تعد أساسية جدا في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعا لنظرية تيلور Taylor. لقد سيطرت هذه النظرية على مفاهيم المقدر الإنتاجية، فساعة " الكرونومتر" التي تستخدم في حساب الثواني وفي تسعير الإنتاج وليس قولهم: الوقت عملة **TIME IS MONEY** من قبيل اللعب بل هو تعبير دقيق عن الواقع المادي في نظر الإنجليز." (1)

إن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها. أما في الشرق فقد ظل على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، فلم يقبل المجتمع الشرقي تحت تأثير احتياجاته الداخلية على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي حينما وضع نظريته الرأسمالية القائمة على حرية المنافسة التجارية والمالية. (2)

إن الغرب لم يقبل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسية خاصة منعقدة على " الزهد" كمثل أعلى منذ قرون، وأن فقها اقتصاديا يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا ويصدر عنه لا يمكنه بداهة أن يعتبر بنفس الدقة العلمية عن فكرة " المنفعة" الخاصة بالرأسمالية أو عن " الحاجة" الخاصة بالنظرية الماركسية. فالزهد والمنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكنها أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد وفي واقع اقتصادي واحد، فقد كان هناك عنصر تنافر أساسي بين البنى التي وضعها الغرب.

إن الحضارة الإسلامية في فترة من تطور البشر بين الحضارات العتيقة وحضارة الغرب. كان اقتصادها يمثل شكلا من الاقتصاد الطبيعي، زد على ذلك أنه من عصر ما بعد الموحدين نجد أن الفكر الإسلامي فقد وظيفته على وجه العموم، فأمسى آلة تدور في الفراغ نسمع جعجعتها ولا نرى طحينها. حتى أن اتجاها أو

مذهباً اقتصادياً إسلامياً خاصة لم يكن بإمكانه أن يرى النور بالدعائم المفاهيمية من دقة وإحكام ونظام تمثلت في التفسخ العام الذي أصابه ساعة كانت أوروبا على عتبة عصر اقتصادي جديد، بما أوتيت من اكتشافات جغرافية كبرى في القرن السادس عشر الميلادي. ولم يكن المجتمع المسلم وقد أثقله عبء حضارة آفلة بقادر على أن يقف آثار حضارة ناشئة أخرى على عتبة انقلابات لم تقصر على أن تؤدي بالعالم الحديث إلى إحياء دعائم المفاهيم القديمة للاقتصاد، بل أدت أيضاً إلى إيجاد دعائم مادية تتم عن تصور جديد كالبخار والكهرباء والآلة التي دخلت بها البشرية عهد الثورة التكنولوجية.

ومقارنة بالنظرية الغربية للاقتصاد، فإن النظرية الاقتصادية الإسلامية تقوم على أساس من القيم الروحية والإنسانية وعلى مبادئ اجتماعية تعاونية مثل الإيمان، الحب، التعاون والإخاء، والمساواة. فالحرية الاقتصادية أساسها اعتبار خدمة الإنسان وخدمة المجتمع عن طريق استثمار المال في كل مشروع مفيد حلال غايتها نشر الرخاء في الأرض بين الناس والقضاء على الفقر حتى لا يبقى فقير جائع ولا بائس محتاج على وجه الأرض.⁽³⁾

إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني النزعة، نبيل الهدف في غاياته وجوهره. وهو اقتصاد يقود المجتمع إلى التكامل والإيثار والخير والمسؤولية وتقرير الحقوق والالتزامات بين الناس. لكن الفرق واضح بين أسس الاقتصاد الإسلامي وبين واقع المسلمين، فليس من قبيل المبالغة إذا أكدنا أنه لا يوجد اليوم في العالم الإسلامي بلد متقدم. بالتأكيد هناك بلاد غنية ولكن ليس ناتجا عن مجهود إبداعي أو إنتاجي، كذلك الذي نراه في بلدان آسيا الجنوبية الشرقية، أو كنتيجة نمو منتظم كذلك الذي يعيشه اليابان منذ قرن من الزمان، أو حركية اجتماعية كذلك التي استحوذت على أوروبا منذ قرنين. ولكن ذلك كله كان نتوجعا عرضيا لمجموع المداخل من مبيعات المحروقات الخام أو التوظيفات المالية. ذلك أنه وكما يعلم الجميع فإن الثروة لا تعني التنمية.

لاحظ الأستاذ مالك بن نبي في تحليله لأصل هذه المفارقة في بلاد تمتلك موارد بشرية طبيعية هائلة ورقعة جغرافية واسعة، ولكنها عاجزة تماما عن تركيبها واستخلاص الحركة الاقتصادية اللازمة. ويرجع مالك بن نبي ذلك إلى خصائص الاقتصاد الإسلامي من حيث تحريمه لاكتناز المال مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ (35)﴾⁽⁴⁾

إن النص القرآني واضح الدلالة على عظيم جريمة كنز المال. وهو هنا ليس بمعنى الادخار الذي هو جمع المال لحاجة يقرها الشرع. أما الكنز فهو جمع المال فوق بعض لغير حاجة⁽⁵⁾، فإذا كنز شخص النقد فإنه بذلك يسحب من السوق نقودا كانت للتداول، وذلك يؤدي إلى وجود البطالة وهبوط الاقتصاد والمقصود بالذهب والفضة (النقود) وليس (حلي النساء) إلا أن حلي النساء إن أدت زكاتها فليس بكنز. أما النقود فإن اكتنازها فهو حرام وإن أدت زكاتها، لأنها وسيلة التداول في النشاط الاقتصادي.

حرم الإسلام اكتناز النقود وإن أديت زكاتها، فالزكاة عبادة مالية وهي حق الفقراء في أموال الأغنياء. أما بقاء الأموال مسحوبة من سوق التداول فإنها تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد من جهة بقاء الثروة الكبيرة موجودة حيث يكون المال الكبير، فالمال يجلب المال والنقود هي المقياس للتبادل، فإذا اختفت من الحياة الاقتصادية ولم تصل إليها أيدي الناس انعدم هذا التبادل، فيتوقف دولا الاقتصاد الذي ينتج عنه وقوع الضرر على الفقراء بعد انخفاض مستوى الدخل وانتشار البطالة، وضعف القدرة الشرائية مما يؤثر في الإنتاج من حيث الوفرة.

يربط مالك بن نبي النظرية الاقتصادية بالنظرية السياسية إذ يقول: "وعلميا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع النظرية السياسية، إذ لا أثر لهذه النظرية الاقتصادية إلا إذا اتفق مع تجربة اجتماعية معينة. إن مبدأ اقتصاديا لا يمكن أن يكون له أثره ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة". ويقصد مالك بن نبي بالتجربة الاجتماعية المعينة كل خصوصية حضارية لأي أمة من الأمم. ويقدم الدليل على ذلك بما حصل لإندونيسيا التي تعد من أغنى بلاد الله، لكنها لم تقدر على الخروج من أزمتها الاقتصادية رغم أن واضع نظرية إقلاعها الاقتصادي كان أحد أكبر الاقتصاديين الألمان الذين قدموا عصارة خبرتهم الاقتصادية لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وهنا فإنه حسب مالك فإن التجربة كانت ناجحة في ألمانيا لوجود مهندسها الدكتور "شاخت" Chakht⁽⁶⁾، ولكنها فاشلة لأن الدولة هي إندونيسيا والشعب غير الشعب الألماني.

ويمكن القول بقدر ما استفدنا من تجارب العالم الثالث في العقود الأخيرة، أن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان و الاستثمار فيه هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها مثل ما حدث لمخطط شاخت بإندونيسيا.

إن الوصول إلى تحقيق أعلى نسبة إنتاجية من خلال التوظيف الكامل لكل قوى الأمة لا يعني تقديم الوهم الاقتصادي على الحقيقة الاقتصادية، لأن العبرة دائماً بالنتيجة. وكما بينت التجربة الإندونيسية رغم إحاطتها بكل أسباب النجاح. بيد أنها لم تكن تجربة ناجحة بكل مقاييس الاقتصاد الحقيقي الذي كان الشعب الإندونيسي الخارج توا من حالة الاستعمار يأمل أن يراه فضلاً لو أن المشرف على العملية الاقتصادية ليس هدفه هو النجاح، بل ترسيخ "الصبيانية الاقتصادية" كما يسميها مالك *ECONOMISME*⁽⁷⁾، وفي هذا السياق يقول: "والإقتصادانية إنما هي فقاعة غاز لا تحوي أي واقع اقتصادي، بل هو أسوأ إنها ظرف بيدي ألوان قوس قزح، إنه يحوي أوهاما خلاصة ضائعة وتناقضات تدعو للسخرية. إن الإقتصادانية أو المعاشية لم ينزل بها قرآن من السماء، بل أفرزتها كائنات أميبية جسدت القابلية للاستعمار والتخلف وهي عموماً تعني بادئ ذي بدئ استبدال جديد لحرية التصرف فيه يلتهم المشرع الاقتصادي القيم الأخلاقية والمدنية كلها لأبناء الشعوب المستعمرة حتى يعززوا كما يزعمون الاستقلال السياسي الذي اكتسبه الشعب ويضيف أيضاً قائلاً: "وإن ابتغت والإقتصادانية أن تفعل خيراً فإنها تتصور شؤون المجتمع الإنساني تصور تسيير لمطعم حقير يتم حسابه بعمليتين اثنتين: جمع لما يدخل من مال وطرح للنفقات."⁽⁸⁾

وهنا نفقه حقيقة ما يريد أن يصل إليه مالك بن نبي في تفسيره لنظريته الاقتصادية التي لم تنطلق من أي مسمى سوى أنها لا تغفل عامل الخصوصية وعامل الزمن وتؤكد على ضرورة الاهتمام بمخبر القضايا دون جوهرها وضمن كل هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار محور كل العملية الحضارية الذي هو الإنسان باعتباره الرأسمال الحقيقي.

إن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية أو أرقاما نتلاعب بها لأغراض ديماعوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكا أو بكلمة واحدة هو ثقافة.⁽⁹⁾ فالاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان بل هو جزء من جوهره وذاته. إنه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية، وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العملات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل واحد بالمحافظة على مصلحة الجميع. إنها تراكيب ذهنية قبل أن تكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص السوق.

إن رأي مالك بن نبي لا يتفق مع المفكر مالتيس Maltus⁽¹⁰⁾ رائدا الفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان، فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد الاقتصاد والنمو السكاني والتغيرات التي تطرأ على هذا النمو وأثر ذلك في الاقتصاد القومي عموما، كذلك يمكن اعتبار مالتس أول من أدخل علم السكان إلى ميدان العلوم الإنسانية بعد أن كان هذا العلم تائها بين الدراسات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية.

حقا كان مالتس عالما اقتصاديا تحركه نزعات واقعية سادت العالم الغربي إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر وإلى نهاية القرن التاسع عشر، ولهذا اعتبرت نظريته في السكان ذات أصالة وعمق لو أنها درست وطبقت اليوم على الدول النامية المزدهمة بالسكان حيث تتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية - أو تكاد - والظروف التي سادت إنجلترا وبقية الدول الغربية في العد الأخير من القرن الثامن عشر.

وتنص آراء مالتيس في نظرية السكان على أن التنازل بناء على وجود الغريزة الجنسية أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش لهؤلاء السكان: فالسكان يزيدون بنسبة المتوالي الهندسية - إذا لم يُحد من زيادتهم - على حين أن موارد العيش تزيد على أساس المتوالي العددية وذلك في كل جيل من الزمان (أي كل 25 سنة): وبمعنى آخر فإن السكان يزيدون على أساس 1-2-4-8-16-32. على حين أن مقومات العيش تزيد بنسبة 1، 2، 3، 4، 5. فإذا استمرت هذه النسب زاد السكان حتى يصلوا إلى 64 في حين أن مقومات العيش لا تزال عند 6، وواضح استحالة هذا الموقف!

وبناء عليه فإن ترك السكان على سجيبتهم في التوالد دون ضابط يحد من زيادتهم سيؤدي إلى أن يصبح الفرق شاسعا بين سرعة توالدهم وبين كمية الطعام التي ينتجونها.

ولكن ماذا يحدث لو لم يحد الناس من تزايدهم؟ عندئذ فلا مفر - في رأي مالتس - من تفشي الرذيلة والفقر والبؤس والعمل في ظروف غير صحية والازدحام السكاني الشديد وتفشي الأمراض ونقص الطعام وارتفاع

سعره وانتشار الأوبئة والحروب! وهي كلها وسائل تلجأ إليها البيئة نفسها للحد من التزايد السكاني فيزداد الصراع لأجل البقاء.⁽¹¹⁾

إن الشيء الذي يمنع ويحول دائما دون تقدم الدول المتخلفة عموما والإسلامية خصوصا هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية المختلفة يحملونها رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركية الاجتماعية وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك وأدرك أنه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك كمثل عازف داخل جوق موسيقي.

إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم "المعادلة الاجتماعية" والقيم جعل من الغرب يفقد المحرك الديني أو الدافع الأخلاقي الموجه لسلوك الإنسان داخل المجتمع. لقد كان الاعتقاد سائدا لدى الاقتصاديين أن "الإقلاع" ما هو إلا مسألة أموال ومخططات متجاهلين أن التراكيب الذهنية للمعادلات الاجتماعية لم تكن على الدوام قابلة لتبادل، وأن الأفكار والذهنيات ليس من طبيعتها أن تكون حيادية وقارة كما الأمر بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال والمواد الأولية والعتاد. إن الحركية الاقتصادية ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام.

لن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة. داخل إطار عام منظم هو الدولة، وهي نفس الفكرة نجدها عند أحد أعمدة الاقتصاد الغربيين أو الرأسماليين ونعني به آدم سميث حيث نجده يقول: "إن رجل الدولة الذي قد يحاول أن يوجه الأفراد نحو كيفية استعمال رؤوس أموالهم يمارس سلطة لا يمكن أن يعهد بها إلي أي مجلس عادي."⁽¹²⁾

إن مبدأ اقتصاديا لا يكون صحيحا إلا إذا دخل في صراع مع المعادلة الفردية التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه. فالأمر لا يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما يحل المعادلة الاقتصادية فقط، ولكن بتكيفها مع معادلة فردية محددة. إنما هي نتيجة لتصوره للأشياء لا لطبيعتها ذاتها. وهكذا يمكن للمعادلة الاجتماعية أن تكون نموا للتجارب التي صاغتها الأيام بالتدرج والتي تتحول إلى عادات ثابتة تطبع عفويا سلوك الفرد والجماعة بطابع الفعالية الاقتصادية.

إن مأساة العالم الإسلامي منذ ستة قرون تكمن في عجزه عن ربط الوثائق من جديد وإعادة بناء شبكة العلاقات التي تفسخت من جراء التناحر والفتن والتفكك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي بحثه عن الفيروس الذي حطم الجهاز المناعي للمجتمع الإسلامي. لقد اتضح لمالك بن نبي أنه داخل المخ أو داخل "الاسطوانة" وفي الأفكار البالية التي تقود كلا من النخب المثقفة والسياسية في البلاد الإسلامية، وعدم قدرتها على صياغة سياسة اقتصادية فعالة.

إن الوصف الذي قدمه بن نبي منذ أربعين سنة لإنسان ما بعد الموحدين (نموذج الإنسان المنحط اقتصاديا و اجتماعيا) في كتابه وجهة العالم الإسلامي ما زال صائبا بالنسبة للمسلم سواء كان جزائريا أو من بلاد إسلامية أخرى. فلا يمكن إذن أن نستغني عن جانب دون الآخر في نظرتنا للواقع أو محاولتنا لإيجاد حلول لمشكلاتنا

الحضارية بعيدا عن أي محور اقتصادي يتولى تحريك عجلة التقدم، لأن الحضارة كل متكامل لا يمكن أن تفصل عنها جزءا عن جزء آخر. فمالك بن نبي نفسه لا يحب أن يفرق بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وبين ما هو أخلاقي وآخر مادي.

إن الترابط بين جميع هذه العناصر إضافة إلى عامل الزمن هو الذي يشكل ما يسمى حضارة بكل ما تعنيه الكلمة من مداليل. وعليه فالمفهوم الاقتصادي عند مالك بن نبي ليس مجرد تحريك الآلات للحصول على أعلى قدر من الإنتاج للسلع ومن ثمة الوصول إلى تحقيق الكفاية التي تدخل في الدورة الحضارية، بل يجب أن تكون النظرية الاقتصادية على نفس الموجة مع النظرية السياسية و في تناسق تام وذلك ما يقتضيه التوجيه الاقتصادي من قوة في القرار السياسي السليم و الفعال.

ثانيا: مالك بن نبي والمفكرين الاقتصاديين

لقد ناقش ريكاردو Ricardo أغلب المبادئ الاقتصادية التي نراها اليوم مدونة في المراجع العلمية الكبرى التي تناقش مبادئ علم الاقتصاد، وكانت له نظريات عميقة في هذه المبادئ: فقد ناقش فكرة القيمة معلنا أن قيمة الشيء هي ما بذل فيه من عمل: فالسلعة (أ) أعلى من السلعة (ب)؛ لأن الأولى بذلت في إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهميته في الفكر الاشتراكي، وهو أن العمل أساس القيمة، وهي بعينها الفكرة الأساسية لآراء ماركس في العمل، تلك الفكرة التي يعلى من شأنها المفكرون اليساريون الماركسيون قائلين - كذبا وبهتاناً - إنها من أفكار نبيهم ماركس.⁽¹³⁾

ونصادف مرة أخرى هنا مشكلة (الوعي الاقتصادي) والتخصص الفني، أعني مشكلة توجيه الثقافة وتكوين الإطار الاجتماعي. ولكن بصرف النظر عن هذه العناصر الداخلية، فإن الخسارة تنتج أيضا بقدر ما عن ظروف السوق عادة، وبالنسبة إلى هذا الجزء من المشكلة تواجهنا مشكلة تسويق المواد الأولية، وهي تواجهنا أولا بمنطق البورصات، بكل ما يحمل هذا المنطق من اصطناع ومكيافيلية وتزييف. وبديهي أن تسعير البورصة يبدأ من علاقة (المادة الأولية بالعملة) تلك العلاقة التي يحددها سعر البورصة ولكن السعر لا تحدده العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والطلب فحسب، بل إنه يتحدد أيضا بعناصر غير اقتصادية تفصح عن اعتبارات مالية، وسياسية، وإستراتيجية، أعني: الإرادة الخاصة لأحد الأطراف وهو من في حوزته العملة.

فمن اللازم إذن أن نتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من أساسها أي ابتداء من عناصرها النفسية. وفي هذا المستوى يكون حلها منحصرا في تكوين (وعي اقتصادي) في كل ما يفيد التكوين الشخصي للفرد في نسق نشاطه، وفي مواقفه أمام المشكلات الاجتماعية. فليست إذن الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدنا هذه البلاد لصناعة (جورب نقودها)، بل إنها تفتقد أيضا الاستعداد العقلي الذي يبلغها هذه الغاية.

يرى مالك بن نبي في هذا الشأن أن الوجهة الاقتصادية تكمن في أن يتخلص من العامل (المقلل) الذي يهبط بمقدرة وسائله التأثيرية. ولن يستطيع الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي إلا إذا حققنا انتقاله غير المشروط من المرحلة النباتية إلى الوضع الإيجابي الفعال، باعتباره مبدأ، بحيث توفر له دون شرط كمية الوحدات

الحرارية اللازمة لهذا الانتقال، والضمان الأولي لكرامته النفسية، أي إن من الواجب أن نضع المشكلة أولاً في مصطلحات "البقاء". فوضع مشكلة الغذاء مثلاً في هذا الإطار ينتج لنا مشكلة أخرى، هي مشكلة التوظيف الكامل للموارد المادية والبشرية لأي بلد كان، فالمسألان تتدمجان منذ البداية في مشكلة واحدة تعبر عن المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي. إن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوى الأخلاقية التي تلحق عليه تفسيراً إنسانياً وغاية تاريخية. فهو في بدايته يحمل طابع اختيار بين (المنفعة) و (الحاجة) وفكرة التوزيع فيه، أعني وظيفته الاجتماعية الجوهرية تكتسب تحديدها من هذا الاختيار الأولي. فالقيمة لا يحددها الوقت المستغرق في إنتاجه دوماً، وإنما يحددها الحكم الاجتماعي و التعارف عنها.⁽¹⁴⁾

إن المذهب التجاري أو الاحتكاري القائم على أساس المنفعة أي الذي يقوم توازنه على قانون العرض والطلب يتنافس مع المذهب القائم على فكرة (الحاجة) أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك. . إن هذا الوضع برمته استرعى انتباه الاقتصادي الإنجليزي ماينارد كينز Kinz الذي امتص ذهنياً جميع هذه الظروف غير الملائمة، وصاغ مؤلفه القيم "النظرية العامة في النقود والتوظيف وسعر الفائدة" سنة 1936 الذي أملى على الدولة الرأسمالية اتخاذ إجراءات تدخلية في اقتصادها القومي تهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع والحد نوعاً ما من الادخار! وبهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومي لتقوية الإنفاقات، ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد من نقود كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة.

ولقد نجح كينز في هذا المسعى، وعملت مضخة الإنفاق الحكومي على زيادة الإنفاقات في وجوه مختلفة، فدخلت إلى جيوب المقاولين الكبار والصغار الذين أنفقوا هذه الأموال في شراء السلع والخدمات! وتكرر هذا أكثر من مرة، فبدأت الأزمة تتحسر شيئاً فشيئاً، ونجا النظام الرأسمالي من دمار مؤكد، وبذلك أثبت كينز للعالم كله أن النظام الرأسمالي نظام مرن لا يكسر بسهولة، على عكس ما تنبأ به ماركس الذي أفنى أن النظام الرأسمالي مصيره إلى زوال! (15)

ثالثاً: الأسس المعرفية للنظرية الاقتصادية لمالك بن نبي

1/ توجيه الوقت.

إذا قسنا الزمن بمقياس الساعات الماضية، فإن القرن لا يساوي شيئاً، بل حتى ألف سنة لا تساوي شيئاً. أما إذا قدرنا الزمن بمقياس تايلور Taylor⁽¹⁶⁾ فإن كل دقيقة لها وزنها، الذي يكون معه للسنوات الخمسين التي مرت على الإنسانية ثقل هذه الدقائق المنتجة، والتي أتاحت للمجتمع المعاصر أن ينتقل من عهد (الموجيك) إلى عهد (رواد الفضاء) في برهة من الزمن جد قصيرة. وحين ترى الشعوب النامية بصورة من صور التجربة التايلورية الحية فسوف تدرك أن حتمية التاريخ لا وجود لها، وبعبارة أدق فإن حتمية التاريخ تصبح في يد الإنسان وتحت رقابته.

إن الزمن يندمج داخل الأطراد العلمي والفني الواقع بين اكتشاف الظاهرة الكهربائية حوالي نهاية القرن الثامن عشر، وبين تطبيقه في ميدان الإثارة حوالي منتصف القرن التاسع عشر، ذلك أن الزمن يمثل نفس الركيزة التي يقوم عليها هذا الاطراد.⁽¹⁷⁾

ومجموع الأزمنة ليس هو إلا الزمن الذي يتم تكييفه اجتماعيا حيث يحول إلى الزمن الاجتماعي بإدماجه ضمن جميع العمليات الصناعية والاقتصادية والثقافية باعتباره ركيزة تقوم عليها سائر اطرادات هذه العملية.⁽¹⁸⁾ إن الزمن هو العنصر الثالث لقيام الحضارة، لأن أي منتج اقتصادي هو منتج حضاري مهما كانت طبيعته فحين نحله نراه يعبر عن عناصر: الإنسان، التراب والوقت، فكل منتج حضاري يتطلب مدة من الزمن لإنتاجه وتطلب وقتا لتطويره.

حينما يتحدث مالك بن نبي عن الزمن فإنه يستهله بحكمة أو بقول مشهور مفاده: "ما من يوم ينشق فجره إلا ينادي يا ابن آدم أنا خلق جديد وعلى عملك شهيد فاعتم مني فإني لا أعود إلى يوم القيامة."⁽¹⁹⁾ وبعد هذا القول الذي يبين قيمة الوقت في حياة الإنسان في الدنيا والآخرة وكيف أن كل يوم جديد كان من المفروض على الإنسان أن يقوم فيه بعمل صالح يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع ويستغل فرصة هذا اليوم الجديد لأنه لا يعود إلى يوم القيامة.

إن مالك بن نبي حينما تحدث هنا عن الوقت اعتبره بمثابة نهر قديم منذ الأزل يشق المدن فتستفيد منه، وبعضه يضيع عليها هباء منثورا. فالناس سواسية في الوقت لأن الوقت في حقيقة أمره ما هو إلا تعاقب الليل والنهار، الذي يحدث بسبب دوران الأرض حول نفسها في كل أربعة وعشرين ساعة فيتكون الليل والنهار وبدوران الأرض حول الشمس تتكون الفصول الأربعة.

إن مالك بن نبي لم ينظر إلى الوقت هذه النظرة العلمية فقط، بل يعطيه القيمة الاجتماعية له وكذا قيمته في الحضارة ويربط هذا العنصر بالتاريخ فيقول: "ومع ذلك ففي ساعات الخطر في التاريخ تمتزج قيمة الزمن بغريزة المحافظة على البقاء إذا استيقظت ففي هذه الساعات التي تحدث فيها انتفاضات الشعوب لا يقوم الوقت بالمال، كما ينتفي عنه القدم إنه يصبح جوهر الحياة الذي لا يقدر. إن هذا المفهوم للزمن في التاريخ غامض من دون شك، لكنه مرتبط بغريزة المحافظة على البقاء فالوقت يعتبر في لحظات الانتفاضات الشعبية أعظم من أن يقدر بمال، وينتهي عنه معنى العدم فهو يصبح أساس بل ماهية الحياة التي لا تقدر بشيء."⁽²⁰⁾

إن كل عمل من الأعمال يحتاج إلى وقت أو إلى مدة زمنية، كما أن كل إنتاج حضاري يتطلب مدة من الزمن. وحين يكون هناك منطلق في استغلال الوقت تصبح كل ثانية لها قيمتها الاجتماعية، وكل عمل مثمر يحتاج للوقت وحسن استغلاله. فمثلا حسن استغلال الوقت نجده في وسائل المواصلات في الدول المتقدمة حيث جميع وسائل المواصلات يبرمج لها وقت تتحرك فيه وهي تحترم هذا الوقت وتراعيه بالتأني، لذلك فالحياة الاقتصادية والاجتماعية مزدهرة. وحين يحسن استغلال الوقت فيها تصبح بمثابة شريان الحياة، فالمترو يتحرك وفق برنامج دقيق تراعى فيه الثواني، والقطار السريع الذي يربط بين مناطق ومدن بعيدة يتحرك وفق برنامج دقيق كذلك يتم تطبيقه بالدقيقة والثانية. كما أن أهمية الزمن تظهر في مجالات أخرى وهي مجال

الرحلات الفضائية التي تقدر بالأجزاء من الثانية، فأهمية الوقت كبيرة إذن في الحضارة. لأن عجلة الزمن تسير إلى الأمام ولا تعرف الرجوع إلى الوراء، ومن هنا وجب استغلال الوقت فيما ينفع الإنسان والمجتمع وفي الصناعة وفي تحقيق الثروة والإنتاج.

يقارن مالك بن نبي بين المجتمع العربي الإسلامي والمجتمعات المتقدمة في مجال أوقات العمل فيرى هناك فرقا بينهما. ففي الوقت الذي تتجه فيه المجتمعات المتقدمة إلى الإنتاج الحضاري في الزمن تضيع الساعات ويهمل الوقت في حياة الفرد والمجتمع في العالم العربي الإسلامي. وحظ الشعب العربي والإسلامي من الساعات كحظ أي شعب متحضر ولكن... عندما يدق الناقوس مناديا الرجال والنساء والأطفال إلى مجالات العمل في البلاد المتحضرة... أين يذهب الشعب الإسلامي؟ تلكم هي المسألة المؤلمة... فنحن في العالم الإسلامي لا نعرف شيئا يسمى قيمة "الوقت" !

إن وقتنا ينتهي إلى عدم، لأننا لا ندرك معناه ولا تجزئته الفنية، لأننا لا ندرك قيمة أجزائه من ساعة ودقيقة وثانية، ولسنا نعرف إلى الآن فكرة الزمن الذي يتصل بالتاريخ مع أن فلان عربيا مسلما هو "أبو الحسن المراكشي"⁽²¹⁾ يعتبر أول من أدرك هذه الفكرة الوثيقة الصلة بنهضة العلم المادي في عصرنا.

إن الأمم والدول سواسية من حيث حظوظهم من الزمن سوى في ذلك الشعوب المتقدمة أو الشعوب المتخلفة، ولكن الفرق يظهر فيما يقضي كل منهما وقته. فالوقت في حياة الشعوب المتخلفة مهملا، وعلى العكس عند الشعوب المتقدمة التي أدركت بأن الحضارة ما هي إلا إنتاج وسائل حضارية واقتصاد ينمو في أوقات معينة، وبذلك فالوقت لا يذهب هباء في حياة الأمم المتحضرة على عكس الشعوب المتخلفة .

والواقع أن الشعوب العربية والإسلامية إبان حضارتها الراقية في فترة العصور الوسطى كانت تعرف قيمة الوقت في حياة الفرد والمجتمع، بل هي التي اخترعت الساعة لتعبر بها عن الوقت. تلك الساعة التي أهديت إلى "شارلمان" *Charlemagne*⁽²²⁾ فزن أن بها مسا من الجن يحركها لأن أوروبا كانت تعيش في ظلام حالك في تلك الفترة من تاريخها.

إن الاهتمام بالوقت يدخل في نطاق الحياة المعاصرة، فما من عمل إلا ويحتاج إلى وقت معين، فكل عمل مهما كان طابعه الحضاري يحتاج إلى مدة زمنية وكذا تحسين الإنتاج وتطويره. فلو نأخذ الورق الذي نكتب عليه حاليا لوجدناه كمنتوج حضاري مر بمراحل مختلفة قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن، واحتاج إلى تقنية تمت عن طريق الإنسان. إن فكرة الزمن تحدد معنى التأثير والإنتاج وهو معنى الحياة الحاضرة الذي ينقصنا. هذا المعنى الذي لم نكسبه بعد، هو مفهوم الزمن الداخل في تكوين الفكرة والنشاط في تكوين المعاني والأشياء"⁽²³⁾.

إن الذي ينقصنا هو تحديد مفهوم الزمن وأهميته في حياة الفرد والمجتمع، وأهميته بالنسبة لعالم المفاهيم وعالم الأشياء، فلو أدركنا هذا المعنى لاستطعنا أن ندفع بعجلة التقدم الحضاري إلى الأمام فالوقت مهمل ضائع من حياتنا دون أن نشعر به: "إن المعنى الحضاري للوقت لم نكسبه بعد ولم يظهر في حياتنا المعنوية والمادية أي في عالم المفاهيم وعالم الأفكار، لأنه بتحديد مدلول الزمن يتحدد معنى التأثير والإنتاج. فالذي ينقصنا هو

إدراك الزمن وفهمه بحيث ندخله في عالم الأفكار وعالم النشاط وعالم الحياة الروحية المعنوية، وعالم الحياة المادية الشئية. " (24)

يرى مالك بن نبي أن قطار الحياة والتاريخ الخاضعان للتوقيت ما يزال يفوتنا فنحن في أمس الحاجة لإدراك هذا القطار وبالتالي إدراك التقدم الحضاري. ولا يمكن إدراك ما فاتنا إلا عن طريق إعطاء أهمية خاصة للوقت والتراب والإنسان. وبهذا نقدر قيمة الأربعة والعشرين ساعة التي تمر علينا دون أن نحقق فيها أشياء تذكر على عكس الدول المتحضرة التي تحقق فيها كذا من المنتجات الحضارية ولكنها لا تحقق بموازاة ذلك التقدم الروحي لدرجة أنها أهملت الجانب الأخلاقي في حضارتها فوعدت في متناقضة خطيرة، وهذا ما أدى بفلاسفتها إلى أن يحكموا عليها بالفشل أمثال شبنجلر Spengler في كتابه سقوط الحضارة الغربية، و(ألبرت شفيتسر) Albert shfitzer في كتابه "فلسفة الحضارة". فالاهتمام بالوقت كان من جانب مادي دون الجانب الروحي وبالتالي وصلت إلى مفارقة خطيرة في عدد المنتجات الحضارية وبجانبها الانحطاط الأخلاقي.

إن تبيين الوقت يكون بالاستفادة منه حضارياً، لأن "الوقت من ذهب" إن لم تحرص عليه ذهب. وطبقاً لهذه الحكمة يمكن تجزئته وتخصيص مدة لكل عمل مثمر: "ومع ذلك فكل علم له مرحلته التجريبية التي تتصف بالاحتمال والمحاولة وهما يسبقان ضرورة الفكرة الواضحة التي يستخلصها العقل في المرحلة التالية، فينبغي أن نحدد التجربة المطابقة لمقتضى الحال لكي نعلم المسلم الطفل، المرأة والرجل تخصيص نصف ساعة يومياً لأداء واجب معين، فإذا خصص كل فرد هذا الجزء من يومه في تنفيذ مهمة منتظمة وفعالة سوف يكون لديه في نهاية العام حصيلة هائلة من ساعات العمل لمصلحة الحياة الإسلامية في جميع أشكالها العقلية والاقتصادية". (25)

إن استغلال الأفراد سواء أكانوا رجالاً أم نساء أم أطفالاً لأوقاتهم وقضاؤها فيما يفيد يعود على المجتمع ككل بالتقدم والرقي ولا سيما إذا أحسنوا استعماله في التوفيق بين مطالب الفكر والروح ومطالب الجسم والمادة فهنا سيكون في النهاية رصيذاً كبيراً من الساعات المثمرة التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل. وما ذلك إلا درجة من درجات الحضارة أو هو الحضارة نفسها. وسيثبت هذا عملياً فكرة الزمن في العقل الإسلامي، أي في أسلوب الحياة في المجتمع، وفي سلوك أفرادها، فإذا استغل الوقت هكذا لم يضع سدى ولم يمر كسولا في حقننا فسترتفع كمية حصادنا العقلي، واليدوي والروحي وهذه هي الحضارة. إن الحضارة إذن ما هي إلا رفع الإنتاج الفكري واليدوي والمادي في مختلف جوانب الحياة، فالتحضر مرهون بحسن استعمال الوقت والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن.

ويقدم لنا مالك بن نبي تجربة ألمانيا بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية. تلك الحرب التي خلفت وراءها ألمانيا عام 1945 قاعاً صافصفاً حطمت فيها كل جهاز للإنتاج ولم تبق لها من شيء تقيم على أساسه نهضتها وفوق ذلك تركتها لتصرف شؤونها تحت احتلال أربع دول. فلما بدأ النشاط يسري في نفس الشعب الألماني في مستهل 1948 كانت ساعتها في نقطة الصفر من حيث المقومات الاقتصادية الموجودة لديها. واليوم وبعد

عشر سنوات تقريبا نرى معرض ألمانيا يفتح بالقاهرة في شهر مارس 1957 فتذهلنا المعجزة، إذ ينبعث من الموت والدمار وينشي الصناعات الضخمة التي شهدناها.

ولو أننا حللنا تلك المعجزة لوجدنا فيها عوامل شتى بلا سبيل إلى إنكارها من بينها الاقتصاد في الجهاز الإداري وفي التكاليف الإدارية. فقد أصبح كثير من أعمال الحكومة يقوم به أفراد الشعب كواجب عليهم، ولكن العامل المهم من هذه العوامل جميعها هو الزمن، فقد فرضت الحكومة عام 1948 على الشعب الألماني كله نساء ورجالا التطوع يوميا بساعتين يؤديها كل فرد زيادة على عمله اليومي وبالمجان من أجل الصالح العام فقط، فهذه المعجزة الاجتماعية التي أتت بها ألمانيا كان للزمن في إخراجها حظ موفور.

2/ توجيه العمل.

إن توجيه العمل هو الذي يساهم في حل مشكلة الإنسان الصانع للحضارة والاقتصاد، لأن كل شيء يتوقف عليه، فالنظريات تبقى مجرد حبر على ورق إذا لم تصبح عملا معاشا وسلوكا اجتماعيا، فبفضل العمل يرفع الإنسان من مستواه الفكري ويقضي على أوقات فراغه ناهيك عما له من نتائج وآثار اجتماعية أخرى. فبالعمل تتقدم الأمم وتقطع أشواط بعيدة في خضم الحضارة. والعمل وحده هو الذي يخط مصيرا لأشياء في الإطار الاجتماعي إضافة إلى عنصر الحضارة: الإنسان، الزمن والتراب.⁽²⁶⁾

يعود مالك بن نبي إلى الدولة الإسلامية في بداية نشأتها ليتخذ منها دروسا في العمل ويقدمها حتى يتم الإقتداء بها والسير على هديها، فعندما كان المسلمون الأوائل يشيدون مسجدهم الأول بالمدينة كان هذا أول ساحة للعمل صنعت فيها الحضارة الإسلامية. حقيقة بأن المثال حي ويتطلب وقفة تأملية نظرا لما للمسجد من دور فعّال في حياة الأمة الإسلامية. إلا أن مالك بن نبي بالغ في إعطائه المكانة الأولى في بناء الحضارة الإسلامية. فهناك ما هو أهم منه وهو دور الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الحضارة فلولاها لما بني هذا المسجد ولما تحركت السواعد للبناء. فإن كانت أول ساحة للعمل صنعت فيها الحضارة الإسلامية إلا أن هذا تم بتوجيه من الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو الذي حرك النفوس وكونها لتقوم بالعمل وتضع اللبنة الأولى للحضارة الإسلامية. وفي تقدير قيمة الوقت يقول مالك بن نبي: "فلو أننا نظرنا إلى هذه الساحة في بساطتها وقلة شأنها في ذلك الوقت لدعانا المشهد إلى الابتسام ولكن أليس هنالك قد تم بناء الحضارة الإسلامية من خلال دروس العمل!!! أو ليس هنالك قد قبض المسلمون لأول مرة على عصا التاريخ. بلى ولكن هذا كان بتوجيه من محمد صلى الله عليه وسلم لكن بعد مدة زمنية تعادل مدة بقائه بمكة المكرمة خلالها كون الإنسان المسلم الذي يقوم بعمل رجلين في آن واحد وهذا بفضل القرآن الكريم والسنة المحمدية".⁽²⁷⁾

يمكن الإشارة هنا بأن مالك بن نبي بالرغم من تلميحه لصلة العمل بالتوجيه المحمدي القرآني، إلا أنه لم يوضح كفاية تلك العلاقة بين أول عمل وما تلاه وبين الحث والحماس الروحي الجديد الذي دب في أوصال المسلمين نتيجة للدين الجديد. وهذا يدفع بالضرورة إلى الإشارة أن العمل الأول "بناء المسجد" وما تلاه من أعمال كون ما يسمى بالحضارة الإسلامية والتي أقيمت بروحية جديدة تماما واثقة من نفسها إلى حد بعيد مما أعطى تلك الأعمال الأصالة الخاصة بها وميّزها عن الأنماط التي سادت في العالم حتى ذلك الزمان. وهذا

بدوره أعطى للحضارة الإسلامية الواقعية من منشآت وفنون وطرق عمل لونها الخاص الذي تميزت وصارت معروفة به. وهذا معناه أنه ليس العمل في ذاته هو الجوهر في حياة وحضارات الأمم وإنما الجوهر هو العمل المرفق بروحية معينة وتوجيه خاص.

وقد عرف هذا الشعور الديني عند العالم مارشال Marchal الذي كان مسيحياً متديناً - وإلى أقصى حد - وهي صفة نادرة بين اقتصاديي عصره! انظر إليه وهو يقول: "إن الدين يمكن أن يكون العلاج الناجح لمشكلة نقص الثروة المادية في المجتمع؛ فالدين ملك لكل الناس بالتساوي، وراحة النفس التي يسبغها الدين هي أسمى متع الإنسانية، والدين - كما أفهمه - يرفع الروح المعنوية للإنسان ويقربه إلى الله!". (28)

يتحدث مالك بن نبي عن الشيء الذي يهمله في المجتمع الناشئ فيقول: "إن الشيء الذي يهملنا في المجتمع الناشئ هو الناحية التربوية في عملنا لا الناحية الكسبية إذ أن الناحية الكسبية لا تظهر إلا في المرحلة التي تطابق عند علماء الاجتماع "تقسيم العمل"، وأي خلط بين هذين المظهرين يدفع المجتمع الناشئ إلى إهمال شطر من إمكاناته وإتقال كاهله بالأعباء التي لا يمكن تحملها إلا لمجتمع تطور فعلاً وأصبح شعاره "كل جهد يستحق أجراً". أما في المجتمع الناشئ فإن كلمة "أجر" تفقد معناها لأن العامل لا علاقة له بصاحب عمل ولكن بجماعة أو عشيرة يشاطرها بؤسها ونعمها. (29)

يريد مالك بن نبي أن يشير هنا في مسألة ارتباط العامل بالعشيرة أو الجماعة إلى تلك الأمم المتأخرة فقط في مجال الاقتصاد و أيضاً في مجال النظام السياسي والاجتماعي أي في مستوى الحالة الموجودة عندها والتي لا تتيح للإنسان إبراز كافة إمكاناته وطاقاته، لأنها تعتمد في التقييم (تقييم العامل والعمل) على الإيديولوجية والقربى دون النشاط الإنتاجي الحقيقي المثلث. وربما لا يقصد مالك بن نبي بموضوعه في الأجر هنا المجتمع الإسلامي الناشئ، بل أنه أقرب إلى القصد دول العالم الثالث بالمقارنة مع دول الاقتصاد الغربي الحر.

ربما نختلف مع مالك بن نبي في هذه الفكرة، فكرة «الأجر»، فحتى لو عدنا للمثال السابق الذكر فإن الأجر موجود ويتمثل في الفوز بثواب الآخرة. إن الأجر ليس مادياً ولكنه معنوي من أجل هذا كان الرعي الأول من الصحابة يتسابقون على فعل الخيرات وإلى تنفيذ توجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم. فكل عمل يقابله أجر سواء كان مادياً أو معنوياً ويتحدد بطبيعة العمل وتوجيهه: "إن توجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي يقوي سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد فيما في ذلك جهد السائل والراعي وصاحب الحرفة والتاجر والطالب والعالم والمرأة والمتقف والفلاح لكي يضع كل منهم في كل يوم لبنة جديدة في البناء".

حقيقة إن توجيه العمل يقتضي سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد أو بعبارة أخرى في العمل ينبغي أن تتحرك مختلف السواعد. ولكن من أجل بلوغ أهداف واحدة وإن اختلفت وسائل بلوغ هذه الأهداف والغايات. إن العمل مهما كان نوعه يؤدي إلى الرقي الاجتماعي: "فإعطاء ثلاثة حروف من الأبجدية عمل، وتقبل هذه الحروف عمل، وإزالة أدى عن الطريق عمل، وإسداء نصح عن النظافة أو الجمال دون أن يغضب الناصح

حين لا يصغي لنصحه عمل وغرس شجرة هنا عمل واستغلال أوقات فراغنا في مساعدة الآخرين عمل. وهكذا فنحن نعمل مادما نعطي أو نأخذ بصورة تؤثر في التاريخ".⁽³⁰⁾

يريد مالك بن نبي أن يؤكد أن العمل سواء أكان جهدا فكريا أم عضليا يؤدي إلى أثر نافع، فهو عمل يؤدي إلى الحضارة و الإنتاج، فلا يهم نوع العمل مهما كان بسيطا أو حقيرا، وهذا بدليل قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده". كما روي عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه صافح يدا فوجدها خشنة الملمس فرفعها وقال هذه اليد يحبها الله ويرضى عنها الرسول. ولعل مالك بن نبي أراد في إشداده بالعمل وتأكيد على أهميته مهما كان نوعه إلى توجيه الناس خصوصا ضد أفكار وتقاليد احتقار الأعمال والحرف التي سادت المجتمعات العربية الإسلامية، والتي يعود معظمها إلى بقايا جاهلية ما زالت تستيق أثر كل انهيار في البناء الإسلامي الأصيل. وأيضا إلى بقايا نمط إقطاعي متخلف ما زال يعيش في عصر غابر يصعب فيه استمرار الحياة دون النشاط في كافة المجالات.

إن توجيه العمل يهدف إلى تكوين بيئة سليمة جديدة كما يهدف إلى تغيير وضع الإنسان العامل وتحسين مستواه ورفعته إلى مصاف المجتمعات المتحضرة: "فتوجيه العمل هو تأليف كل هذه الجهود لتغيير وضع الإنسان وخلق بيئة جديدة فيها يشق العمل معناه كسب العيش لكل فرد".⁽³¹⁾

إن غاية توجيه العمل هي جمع الجهود لتحويل وضعية الإنسان وإنشاء محيط جديد له ومنه يأخذ الشغل منحى آخر وهو كسب لقمة العيش لكل فرد و تحقيق الإنتاج، وإن كان أغلب الناس حين نسألهم عن الغاية من العمل ربما يتوقفون عند كسب العيش أي نعمل لنعيش وإن كان للعمل غايات أخلاقية ونفيسة أخرى كما أن له أهدافا اجتماعية وحضارية لا تعرفها إلا فئة خاصة من المجتمع وهي الفئة المثقفة.

إن مشكلة البطالة بالجزائر مثلا تتميز بطبيعة خاصة، لأنها لا تتعلق بفئة من الناس تحرمهم من الشغل أزمة اجتماعية مؤقتة فينتظرون على أبواب المصانع والورشات عودتهم إلى الشغل، بل هي قضية الشعب بأكمله شعب وضعته ظروف اجتماعية وسياسية ونفسية خارج دائرة العمل. إن حل هذه المشكلة لا يكون بفتح مكتب للتشغيل، أو عندما نرى الهيئة التي يتوجه إليها هذا الشاب تنشر طلبه في جريدتها كأن القضية قضية فرد أو أفراد معدودين. فالخطأ هنا أكبر لأنه يتضمن عنصرا فكريا ونفسيا، يؤدي إلى محاولة عبثة وكأن الحل منوط بصحيفة تنشر على أعمدتها طلبات الذين يبحثون عن شغل فالطريقة ستكون مضحكة بلا ريب عندما يكون عدد الطلبات يبلغ الملايين.

وعليه يجب أن ندرك كيف يكون الحل الذي نقدمه أو نقترحه في صورة (مكتب تشغيل)...؟ فقد يكون صداه في حياتنا العامة سلبيا من وجهين، لأن الفشل المزوج الذي ينتج عنه يزيد من ناحية "الجمهور" في عدم الثقة، ومن ناحية "النخبة" قد يزيد في الشعور بالعجز الذي يؤدي إلى اليأس والتقليل من الإرادة في العمل.

وإذا لم تكن تجربتي جديرة بتقديم حل جاهز، فإنها توحى لي بأن هذا الحل سينتج بكل تأكيد من البحث والمناقشة، ولو انعقد مؤتمر، فإنه سيجمع حتما عناصر هذه المناقشة ويجمع كل ما يقال أو يفعل فيما يتصل بالموضوع بجمعه مع أشياء أخرى يشملها البحث كي يصوغ من كل هذا الحل المشروع أي أن الحل الذي لا يغير في الحين الرجل المتعطل إلى رجل يعمل، ولكنه يدل على كل الشروط الباطنية والظاهرة لهذا التغيير.

3/ توجيه رأس المال

في نطاق الحديث عن توجيه رأس المال المكون للإنسان الصانع للحضارة، يتحدث مالك بن نبي عن كارل ماركس باعتباره صاحب كتاب "رأس المال"، فيقول: "لم يكن رأس المال في حد ذاته هو المشكلة التي تعرض لها كارل ماركس في آرائه عام 1848، وإنما تعرض لنتائج الاجتماعية كراسمالية".⁽³²⁾ رأس المال يهتم به الإنسان نظرا للنتائج الاجتماعية التي يتركها في المجتمع ومن هذه النتائج التغيير الاجتماعي. فالتناقضات التي وجدت في ظل النظام الرأسمالي هو الذي أدى إلى تغيير المجتمعات ونقلها من المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية. وهذا النظام الأخير يختلف جذريا عن النظام الرأسمالي من حيث الشكل والمضمون. "وتفصيل ذلك أن الثورة الصناعية كانت في أيامه قد جاءت نتائجها الأولى في أوروبا الغربية وكان تركيز رؤوس الأموال وظهور الطبقة العاملة (البروليتاريا) أكبر ما يميز ذلك العصر، وبالأخص في المناطق التي ظهر فيها التصنيع مبكرا، كمقاطعة (الريناي) في ألمانيا ومنطقة (بلاد الغال) في بريطانيا".

إن نتائج الثورة الصناعية في أيام كارل ماركس جاءت من أوروبا الغربية، والحقيقة أنها عمت كل أوروبا وانتقل أثرها إلى العالم الجديد فيما بعد. بل سادت نتائجها كل أرجاء العالم وذلك بفضل انتقال البضائع التي صنعتها وكذلك الأفكار التي جاءت بها، فلم تبق محصورة في فرنسا وحدها بل خرجت إلى أنحاء شتى من العالم. وأما عن خصائص العصر المتمثلة في تركيز رؤوس الأموال وظهور الطبقة الكادحة أو سواد الشعب المتمثلة في الطبقة البروليتاريا، فإنه يمكن القول بأن هذه الخصائص لم تكن الوحيدة بل صاحبها خصائص أخرى يمكن التعرف عليها بالرجوع إلى النظام الاقتصادي الذي كان سائدا والنظام الذي قام في أعقابها ألا وهو النظام الاشتراكي.

يذكر مالك بن نبي أن كارل ماركس لم يكن صادقا في نبوءته من أن النظام الاشتراكي سيقوم في بريطانيا بالرغم من وجود الطبقة البروليتاريا بها. وعليه فإن الظروف التي سادت ذلك العصر لم تكن لتدعوا كارل ماركس إلى تحديد رأس المال كآلة أو وسيلة اجتماعية وإنما من حيث هو آلة سياسية تملكها طبقة معينة ألا وهي الطبقة البرجوازية التي كانت تضطهد وتستغل الطبقة البروليتاريا، فهو قد نظر إلى رأس المال من هذه الزاوية، لأن الأوضاع الاجتماعية والظروف المحيطة به قد أدت به حتما إلى هذه النظرة.

إن توجيه رأس المال معناه إذن إيجاد منهج سليم لحركة الأموال في المجتمع وتوظيفها في خدمة الصالح العام والخاص معا. فيجب ألا تطغى إحدى المصلحتين على الأخرى حتى لا يتحول الأمر إما إلى رأسمالية متطرفة أو إلى اشتراكية متعفنة، بل يجب أن يكون الطريق الوسط هو الذي يسلكه رأس المال. وإن كان رأس المال لم يتكون بعد في البلاد الإسلامية كما يرى مالك بن نبي، فهي لا تواجه مشكلة الرأسمالية لأن رأس

المال نفسه لم يتكون بعد في غالب تلك البلاد. وإن فالمشكلة التي كانت تعانيها أوروبا في ذلك التاريخ لاتهم العالم الإسلامي اليوم، أو تمسه في شيء فقد انتفت من بلادنا المشكلات التي خلفها رأس المال في أوروبا. لقد تحدث مالك بن نبي عن سنة 1948 ورأى بأن البلاد الإسلامية لم يتكون لديها رأس المال، ولكنه لم يدر أنه في الثمانينيات أو التسعينيات بل وحتى في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أصبح لكثير من الدول العربية والإسلامية رأس مال، ولكنه موجود في البنوك العالمية مثل العربية السعودية، الكويت و الجزائر وغيرها من البلاد الإسلامية المنتجة للبتروول.

ومهما يكن في الأمر فإن محاولته في المقارنة بين المجتمعات الأوروبية والعربية الإسلامية من ناحية وجود أو عدم وجود رأس المال الذي سيعطي حتما نتائج اجتماعية. إنما تعتبر محاولة جادة في الكشف عن ضرورة عدم التقليد والتبعية باعتبار أن ظروف الغرب هي ليست بالضرورة نفس ظروف ومعطيات الواقع في بلادنا العربية أو الإسلامية. أي أنه يجب أن نستفيد من طريقته في التحليل وليس أن نرد عليه بأن نفهم ما يطرحة على أنها قضية جزئية أو غير ضرورية.

يرتبط المنطق العملي أيضا بتوجيه العمل. فالعمل ينقل المجتمع من حالة العطالة والعبث إلى حالة الإنتاج، إنه سير الجهود الاجتماعية في اتجاه واحد. وهو في البداية عمل تطوعي له هدف تربوي لا كسبي كما يرى بن نبي: "إن إعطاء ثلاثة حروف من الأبجدية عمل، وتقبل هذه الحروف عمل وإزالة أذى عن الطريق، وإسداء نصح عن النظافة أو الجمال دون أن يغضب الناصح حين لا يصغي لنصحه عمل، وغرس شجرة هنا عمل واستغلال أوقات فراغنا في مساعدة الآخرين عمل وهكذا فنحن نعمل ما دمنا نعطي أو نأخذ بصورة تؤثر في التاريخ، فتوجيه العمل هو تأليف كل هذه الجهود لتغيير وضع الإنسان وخلق بيئته الجديدة." (33)

ويمكن القول أن المنطق العملي يرتبط أيضا برأس المال، والذي هو شيء غير منفصل عن صاحبه. إنه المال الذي يخلق الحركة ويوظف الأيدي والعقول ويحول "الثروة" إلى "رأس المال" فهو عمل نهضوي يجب أن تقوم به هيئة تهدف إلى تحويل كل قطعة نقدية إلى كيان متحرك يخلق معه العمل والنشاط، وتحويل أموال الأمة من أموال كاسدة إلى رأس مال متحرك يخدم الصالح العام.

4/ بين المعادلة الاجتماعية، الإنتاج والاستهلاك.

يربط مالك بن نبي المعادلة الاجتماعية بالنشاط الاقتصادي وخاصة في تبيين قيمة العمل واستغلال الوقت بالعلاقة الاقتصادية إذ كلما أدى المجتمع واجباته زاد الإنتاج وكلما زاد الإنتاج تمتع الاقتصاد بالوفرة والرفاهية واستفاد جميع أفراد المجتمع بهذا الخير. والعكس صحيح أيضا فكلما طالب أفراد المجتمع بالحقوق اتجه نحو التكديس والفساد، فالسياسة التي تنهض أساسا بالمطالبة بالحقوق وتهمل جانب الواجبات لا تعدو أن تكون قد اتجهت هذا الاتجاه على أساس اختيار ضمنى أو صريح بين مفهومين أخلاقيين: الواجب والحق.

لقد أهملت معادلة اقتصادية لا تقل أهمية عن التخطيط الاقتصادي الدقيق المنسي أو المجهول في حياتها اليومية. هذه المعادلة تكمن في أداء الواجب وطلب الحق. فعندما عرف الغرب حقيقة هذه المعادلة خطأ

خطوات ملحوظة في عملية التنمية، فأصبح الاقتصاد ركيزة أساسية في حياته. والحق كما يذكر بن نبي أن الاقتصاد في الغرب صار منذ قرون ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها. إن العلاقة بين الحق والواجب هي التي ترسي القواعد الأساسية لجميع ميادين التطور في المجتمع. فمن المعروف أن الفرد في الدول العربية والإسلامية يطالب بحقوقه ويؤدي بعد ذلك واجباته في حين أن الأفراد في العالم المتطور يؤدون واجباتهم ثم يطالبون بحقوقهم طبقا لمنوال خاص يطبع ثقافتهم وتصرفاتهم.⁽³⁴⁾ يؤكد مالك بن نبي أن المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، ولن يتأتى هذا إلا بعملية تخطيط دقيقة ومنهجية تحترم فيها مقاييس الاقتصاد الكلي، ذلك أنه كلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه اتجه المجتمع نحو التبذير والفساد. وحينما يتجه منحى الطلب نحو الأسفل أي عندما يزيد عدد المستهلكين على عدد المنتجين فإن المجتمع يتجه نحو التأزم والقلّة، ونتيجة لذلك تظهر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وينحل المجتمع ويصبح أفراده يفسدون أكثر مما يصلحون، وتضمحل المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تسهر على احترام النظام، وهكذا يتجه المجتمع نحو الركود والتقهقر.⁽³⁵⁾

رابعاً: مالك بن نبي و النظام الاقتصادي الجديد

يرى مالك بن نبي أن العالم مقسم إلى محورين: محور المادة الأولية وعبر عنه بالقارة الاقتصادية الجنوبية ، ومحور الصناعة وعبر عنه بالقارة الاقتصادية الشمالية ، فالمحور الأول تقطنه الشعوب التي تعاني مشكلة التخلف في جميع المجالات. أما المحور الثاني حسب مالك بن نبي توفر على درجة من الازدهار والرقى في الحياة الاقتصادية، وكانت ثروات العالم المتخلف مستغلة من طرف المحور الصناعي رغم الحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمال، فهما وجهان لعملة واحدة، وخصوصا فيما يتعلق بمشكلة تسويق المواد الأولية واستغلال الثروات والتحكم في الاقتصاد عن طريق المؤسسات الدولية المالية. وفي هذا الإطار وفي عصر التكتلات الاقتصادية يطرح مالك بن نبي المشروع البديل لمواجهة هذه التحديات و التكتلات الدولية منها توحيد أوربا، فأصبحت كتلة واحدة بعملة واحدة. إن البديل الذي أشار إليه هو التكتلات الإقليمية التي تعطي قوة للاقتصاد الأفرو آسيوي، أو فكرة كمنولث يضم الدول النامية والمتخلفة من أجل العمل على توحيد محور المادة الأولية لمواجهة النظام العالمي الجديد. هذه المواجهة تحمل طابع التعايش الاقتصادي، حيث من الممكن إيجاد نقطة التقاء بين محور الصناعة و محور المادة الأولية، فالمحور الشمالي حسب مالك بن نبي عمل دائما على إيجاد التكتلات الإقليمية ، كما عمل على محاربة كل تكتل يبني على أساس مواجهة محور الصناعة. ولذلك عندما يتكلم على مؤتمر باندونغ⁽³⁶⁾ يرى بأنه بداية بناء جسر يربط اقتصاديات إفريقيا بآسيا وبهذا الغرض عمل محور الصناعة على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية من أجل التفرقة بين آسيا و إفريقيا.

إن النظام الدولي الاقتصادي الجديد اتضحت معالمه من خلال عولمة الرأسمالية، فالأرضية التي وضع على أساسها هذا النظام الاقتصادي الجديد هي نتاج عمل يدخل في الأسس التي تقوم على أساسها القارة الشمالية أو محور الصناعة، ولذلك يرى مالك بن نبي أن هذا النظام الجديد ليس جديداً في مضمونه لأنه سياسة - استعمارية - قديمة ولكي يجد محور المواد الأولية المخرج من دائرة التخلف.

فالاقتصاد الدولي يركز على العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار السيادة وقد تكون هذه العلاقات في ميدان التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ولكن يبقى للدولة دوراً في إدارة اقتصادها، فالدولة تشكل العنصر الأساسي في الاقتصاد الدولي. وتشكل الشركات الرأسمالية العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، هذه الشركات تشكل قيمة مبيعاتها السنوية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم، وبذلك ونظراً لاستثماراتها في الكثير من الدول بصفة مباشرة، أو غير مباشرة فإنها قادرة على الحد من سيادة هذه الدول وهذا يتم تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتجارة.⁽³⁷⁾

إذا لم تلتزم دولة ما بهذه السياسة نزحت الاستثمارات غير المباشرة والتوظيفات الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم و سندات الدولة وانخفاض احتياطات مصرفها المركزي من العملات الأجنبية و حدوث إفلاسات مالية عديدة ، مما يضطرها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وهذا ما حدث في أزمة المكسيك عام 1995 وفي الأزمات المالية التي شهدتها بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ 1997 كماليزيا و أندونيسيا و تايلاند وتايوان.⁽³⁸⁾

الاستنتاجات

- إن الحركية الاقتصادية ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام.

- يركز مالك بن نبي على ضرورة الاستثمار الاجتماعي، لأن الاستثمار المالي كوسيلة للتنمية بالنسبة للبلدان النامية يشكل عائقاً، بل يمثل عبئاً، وخصوصاً فيما يتعلق بخدمات الديون ومقارنة نسبتها إلى نسبة الصادرات.

- إن برامج التنمية في البلدان النامية و المتخلفة فشلت بشكل كبير وما وقع القارة الجنوبية إلا دليل على ذلك هذه البرامج المتعلقة بالتنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلدان المتخلفة إلا إذا تم رسم خطط تنموية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه هذه البلدان بدءاً بالتحديات الداخلية و بإصلاح الخلل الموجود داخل برامج التنمية.

- تميز مالك بن نبي بطرح رؤية جديدة فيما يخص عملية التنمية بحيث يرى إمكانية الانطلاق من التنمية للوصول إلى الاستثمار وذلك بوضع العمل في طليعة القيم الاجتماعية ويرى بان التنمية تصنع ولا تشتري .

- الإنسان عند مالك بن نبي هو محور العملية الاقتصادية التي هي الخميرة الأساسية لتشكيل ما يسمى بالحضارة مع عدم إغفال عنصر الزمن الذي يتحقق فيه الإنتاج.
- المفهوم الاقتصادي عند مالك بن نبي ليس مجرد تحريك الآلات للحصول على أعلى قدر من الإنتاج للسلع. بل يجب أن تكون النظرية الاقتصادية على نفس الموجة مع النظرية السياسية وفي تناسق تام وذلك ما يقتضيه التوجيه الاقتصادي من قوة في القرار السياسي السليم والفعال.
- إن فكرة الزمن تحدد معنى التأثير والإنتاج وهو معنى الحياة الحاضرة الذي ينقصنا. هذا المعنى الذي لم نكسبه بعد، هو مفهوم الزمن الداخل في تكوين الفكرة والنشاط في تكوين المعاني والأشياء.
- استغلال الوقت يرفع كمية حصادنا العقلي واليدوي والروحي وهذه هي الحضارة.
- إن توجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي يقوي سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد فيما في ذلك جهد السائل والراعي وصاحب الحرفة والتاجر والطالب والعالم والمرأة والمتقف والفلاح لكي يضع كل منهم في كل يوم لبنة جديدة في البناء.
- إن توجيه رأس المال معناه إيجاد منهج سليم لحركة الأموال في المجتمع وتوظيفها في خدمة الصالح العام والخاص معا.

الهوامش

- (1) - راجع مقال الدكتور بشير مصطفى، "المسألة الاقتصادية في فكر مالك بن نبي"، مجلة الموافقات، العدد الرابع، نوفمبر/ديسمبر، الكويت 2003، ص 78-77.
- (2) - مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الفكر، الجزائر، 1987، ص 69.
- (3) - د/ عبد المنعم خفاجي، الإسلام ونظريته الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص 05.
- (4) - سورة التوبة، الآيتان: 34-35.
- (5) - تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت، ص 204.
- (6) - الدكتورة شاخت مهندس إعادة اعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.
- (7) - *ECONOMISME* أو الإقتصادانية يقصد بها مالك بن نبي صفة المبالغة للتقدير الكمي للمنتوج الاقتصادي.
- (8) - مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 75.
- (9) - المصدر نفسه، ص 76.
- (10) - مالتيس Maltus رائدا الفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان .
- (11) - د/ صلاح الدين نامق، رواد الفكر الاقتصادي، سلسلة كتابك، العدد 68، دار المعارف القاهرة، ص 32.
- (12) - مالك بن نبي، فكرة الأفروآسيوية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، لبنان، 2002، ص 155.
- (13) - د/ صلاح الدين نامق، رواد الفكر الاقتصادي مرجع سابق، ص 29.
- (14) - المرجع نفسه، ص 39.
- (15) - المرجع نفسه، ص 39.
- (16) - تابلور عالم أمريكي يرجع له الفضل في قيام الثورة الصناعية وتقسيم العمل.
- (17) - مالك بن نبي، آفاق جزائرية، ترجمة الطيب شريف، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964، ص 71، 70.

- (18)-المصدر نفسه ، ص 74.
- (19)- قول شهير للحسن البصري.
- (20)- مالك بن نبي، آفاق جزائرية، مصدر سابق، ص72.
- (21)- العالم المسلم الفلكي أبو علي الحسن بن علي بن عمر المراكشي، من علماء المغرب، عاش في عصر دولة الموحدين في النصف الأول من القرن السابع الهجري.
- (22)- شارلمان (742- 814) هو ملك الفرنجة وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة .
- (23)- مالك بن نبي، آفاق جزائرية، مصدر سابق، ص72.
- (24)- مالك بن نبي، شروط النهضة،ترجمة عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين ،دار الفكر بيروت،ص 140.
- (25)- المصدر نفسه ، ص141.
- (26)- المصدر نفسه ، ص141.
- (27)- مالك بن نبي، دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، ط1،دار الفكر،بيروت ،ص107.
- (28)- د/ صلاح الدين نامق، رواد الفكر الاقتصادي مرجع سابق،ص22.
- (29)- مالك بن نبي، كومولث إسلامي،ترجمة الطيب شريف، بيروت ،1999، ص 107.
- (30)- راجع صحيح البخاري، الجزء الثاني،تحقيق مصطفى ديب البغا، ص730.
- (31)- مالك بن نبي، شروط النهضة، مصدر سابق، ص 108.
- (32) - المصدر نفسه، ص 109.
- (33) - المصدر نفسه، ص 109.
- (34) - أنظر:شعيب شنوف ، الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي بالبلدان النامية وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير 2002 ، جامعة الجزائر ، الملحق رقم :3 اقتصاد المعلومات.
- (35)- سليمان طيار ، مالك بن نبي و النظام الدولي ، مجلة النور ، الجزائر : 99/10/28 ، ص:01.
- (35)- مؤتمر باندونغ 1955 ، على ضوء ذلك كتب ، إبن نبي، الفكرة الأفروأسيوية.
- (37)- بشير مصيطفي، قيمة العنصر البشري في المنظومة الاقتصادية عند مالك بن نبي، دول الخليج 14 دقيق عمل في اليوم، و اليابان 10ساعات عمل يوميا، من ندوة مالك بن نبي،جامعة الجزائر،99/12/26.
- (38)- المرجع نفسه.